مجلة التفاني
Majallat Al-Tafani

# دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الاصابعة
# التعليم الثانوي أنموذجاً .دراسة في جغر افية التنمية.

سمية المبروك الضاوي الشنطة

**ملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، ومعرفة العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة، وعلاقة الجغرافيا بالتنمية التي هي فرع من فروعها، بالإشارة إلى مفهوم التنمية المستدامة و أهدافها، وكذلك التطرق إلى معرفة أهم التحديات التي تواجه التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، واقتصرت الدراسة على أربعة مدارس ثانوية كنموذج للدراسة، لأهمية التعليم الثانوي كهمزة وصل بين المراحل الأولى من التعليم و مرحلة التعليم الجامعي والعالي، و باعتباره أهم الركائز المهمة التي تحتاجها التنمية المستدامة، وخلصت الدراسة والزيارة الميدانية إلى العديد من النتائج أهمها، نقص الامكانيات في المؤسسات التعليمية الثانوية، وانخفاض مستوى الوعي لدى المعلمين والمعلمات والطلبة بأهمية التنمية المستدامة وهذه من الأسباب التي أدت إلى تدهور التعليم، كما أشارت إلى افتقار المؤسسات التعليمية في منطقة الدراسة بصفة عامة إلى الخدمات والدورات التدريبية والمختبرات العلمية والوسائل الحديثة، مما يشكل عائق أمام خلق تنمية مستدامة حقيقية. وعليه فإن الدراسة حاولت أن تولي اهتماما خاصا بالتعليم والتنمية المستدامة، وأهم المشاكل والمعوقات التي تقف أمام تطور التعليم واستدامته، واقتراح الحلول المناسبة التي من شأنها الإعداد لانطلاقة تنمية مستدامة باعتبارها مؤشر على مستوى رقي وتقدم الدول.

**Abstract**.

This study aims to identify the role of education in achieving sustainable development and to examine the relationship between education and sustainable development, as well as its connection to geography as one of its branches. It also addresses the concept of sustainable development, its goals, and its importance, and discusses the main challenges that hinder the achievement of sustainable development The study was limited to four secondary schools used as a sample. It highlights the importance of secondary education as a key link between the early stages of education and higher education, and its role in the success of development as it represents one of the most important foundations required for sustainable development. The study results show a lack of resources in secondary educational institutions, a low level of awareness among teachers, students, and learners about the importance of sustainable development, and a shortage of educational institutions in the study area. In general, there is a lack of services, educational tools, scientific laboratories, and modern teaching methods due to the current conditions affecting the education sector, which constitutes an obstacle to achieving real sustainable development. Therefore, the study emphasizes the need to give greater attention to education and sustainable development, identify the main problems and obstacles that hinder the development of education and the sustainability of development, and propose appropriate solutions based on the study findings in order to achieve sustainable development that positively affects the educational level and society as a whole.

**استلام الورقة: 20-08-2025 - قبول الورقة: 27-08-2025 - نشر الورقة: 02-09-2025**

**كلمات مفتاحية:** : التنمية المستدامة، التعليم، التعليم الثانوي، منطقة الاصابعة

**Keywords**:

**المقدمة:**

لقد بدأت الأنظار تتجه مؤخرا نحو ضرورة استمرار عمليات التنمية وعدم توقفها، أي بأن تحمل في آلياتها وطبيعتها عناصر النجاح والديمومة، وهذا الاستمرار والنجاح يرتبط بالتعليم باعتباره أهم الخدمات الاجتماعية قاطبة، لأنها تمكن الأفراد من تأدية أدوارهم الاجتماعية في الحياة بكفاءة، وهنا تتضح العلاقة التبادلية بين التعليم والتنمية، فالتنمية المستدامة تحتاج لقوى عاملة مدربة ومؤهلة، وتحتاج كذلك لكفاءات علمية من مختلف التخصصات لدفع عجلتها، وبالتالي يوجد ارتباط وثيق بين المستوى التعليمي والتنمية المستدامة فلتعليم بنوعيته ومستوياته له دو كبير في تحقيق التنمية المستدامة فهو المدخل الحقيقي لاحتياجات مخططي برامج التنمية مستقبلياً، ومظهراً حضاريا له دور فعال في جميع مراحل عمليات التنمية المستدامة، ويعد مقياس لتطور التنمية المستدامة، فكلما كان التعليم في درجة من التطور سواء في إمكانياته وتقنياته الحديثة ومناهجه وكفاءة الخدمات، كلما كان مؤشرا جيدا للتنمية المستدامة، وليبيا من بين الدول التي اهتمت بالتعليم واعتبرته أساساً للتنمية. وحظت منطقة الدراسة بهذا الاهتمام.

وضمن ما ورد في الخطة الثلاثية للنحول الاقتصادي والاجتماعي للتنمية 1973 . 1975 والتي تتمثل في المرحلة الأولى انبعثت سياسة إنمائية جديدة، وكان من نتائجها البدء في تنفيذ عدة مشاريع ومن بينها تحسين مستوى الخدمات وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم وتحقيق التنمية المستدامة، وفي عام 1972 أعطيت الصلاحيات التنفيذية الكاملة للقانون إصدار رقم 103 لنشر الخدمات بجميع البلاد ومن بينها منطقة الدراسة (وزارة التخطيط الجمهورية الليبية،1973 . 1975 . ص 398 . 399). لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، والتعريف بالتنمية المستدامة من حيث مفهومها وأهدافها، وتوضيح العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة، و التحديات التي تواجه التعليم في الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، والتعثر في بعض المؤسسات التعليمية الثانوية.

(*) عضو هيئة تدريس في قسم الجغرافيا، كلية الآداب / جامعة غريان.

**مشكلة الدراسة:**

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح مدى إسهام التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تنمية وعي الأفراد ومهاراتهم في ظل التحديات التي تواجه النظم التعليمية في هذا المجال ومن هنا فإنه يمكن تجسيد مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1 . ما مدى إسهام التعليم في تحقيق التنمية المستدامة؟

2 . ما أبرز التحديات التي تواجه التعليم في تحقيق التنمية المستدامة؟

3 . هل توجد علاقة بين التعليم والإنسان المتعلم و تحقيق التنمية المستدامة؟

**أهداف الدراسة:**

1 . بيان دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة

2 . الكشف عن أهم المشاكل والتحديات اتي تقف أمام التعليم والتنمية المستدامة.

3 .. التعرف على أهمية التنمية المستدامة.

**أهمية الدراسة:**

تنبثق أهمية الدراسة من خلال أهمية التنمية المستدامة في وقتنا الحالي، والمساهمة في توجيه اهتمام المختصين لأهمية الموضوع، ومن إدراكنا بأن التعليم بأبعاده الإنسانية والاجتماعية والحضارية يعد المحور الرئيسي لتطور حياة الأفراد وتحقيق الأهداف التنموية الشاملة.

**فرضيات الدراسة:**

1. يسهم التعليم إسهاما فعالا في تحقيق التنمية المستدامة.

2 . توجد علاقة إيجابية ذات دلالة بين التعليم وتحقيق التنمية المستدامة.

3 . تواجه المؤسسات التعليمية تحديات تحد من قدراتها على الإسهام الفعال في تحقيق التنمية المستدامة.

**حدود منطقة الدراسة:**

تقع منطقة الدراسة في الشمال الغربي من ليبيا ضمن سلسلة الجبل الغربي، وبالتحديد في الجزء الشرقي من هذه السلسلة، وإلى الجنوب الغربي من مدينة طرابلس بنحو 100كم، ويحدها من الشمال منطقة الرابطة ووادي الحي ومن الشرق منطقة بني خليفة ومن الغرب منطقة القواليش وككله ومن الجنوب يحدها بئر غني و مدينة مزده، تبعد عن مدينة غريان 20كم، وعلى ارتفاع يقارب ما بين (800 .850م) فوق مستوى سطح البحر، تشغل مساحة قدرها(1286كم2)، ويمكن تحديدها فلكيا حيث تقع بين دائرتي عرض(31,32,00)، (32,34,00) شمالا، وخطي طول:(12,20,00) (13,45,00)، شرقا.

**خريطة رقم (1) موقع منطقة الدراسة في الجزء الشرقي من الجبل الغربي شمال غرب ليبيا.**

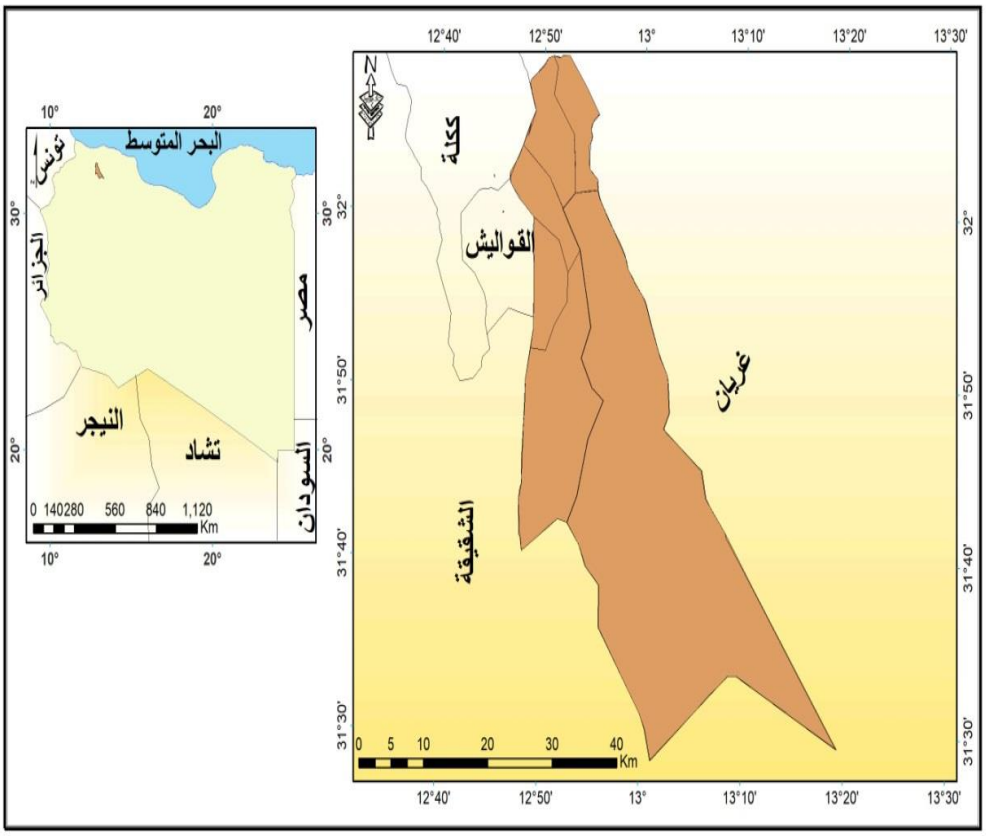


**المصدر/ استناداً إلى مكتب التخطيط الاصابعة 2024.**

تمثل منطقة الدراسة منطقة إدارية، حيث تنقسم إدارياً إلى ست محلات هي الهنشير وتعد مركز المنطقة الإداري، ثم محلة الوسط والظاهر وجندوبة وأسنان وأخيراً محلة الشرف وهي عبارة عن تجمعات قروية صغيرة تتبع إدارياً محلة الهنشير.

**منهجية الدراسة:**

استخدم المنهج الوصفي لوصف موضوع الدراسة وهو دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، والمنهج التحليلي في تحليل البيانات التي تم تجميعها من مصادر رسمية، ومراجع ورسائل علمية لتحليل العلاقة بين التعليم(الثانوي) و التنمية المستدامة، إضافة إلى المقابلات الشخصية مع المعلمين والمعلمات والطلبة بالمدارس الثانوية الأربعة التي تم اختيارها كنموذج للدراسة، لمعرفة التحديات التي تواجه التعليم، كما اعتمدت الدراسة على الزيارة الميدانية التي قامت بها الباحثة للحصول على البيانات والمعلومات التي تخدم الدراسة.

**المفاهيم والمصطلحات:**

1. التنمية: هي تغير الأحوال نحو الأفضل لا بطريقة إرادية بل بوسائل وإجراءات مخطط لها سلفا ويوضعها موضع التطبيق.(الجنابي، 2019،ص 23).
2. التنمية المستدامة: نمط من الرقي والتقدم يتم بموجبه تلبية حاجات الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة او يضعف قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية.(عبود، 2014، ص 100).

3. التعليم: هو المدخل الحقيقي لاحتياجات مخططي برامج التنمية مستقبليا، ومظهرا حضاريا له دور فعال غي جميع مراحل عمليات التنمية المستدامة، بل هو اليد المحركة والأداة المنفذة لتواصل التنمية بكل مجالاتها المختلفة.(سعد، 2004، ص 114).

4.الاستدامة: ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون التغاضي عن الأجيال المقبلة.(اللبدي، 2015، ص31).

**الدراسات السابقة:**

1.دراسة مراجع عطية السحاتي: 2024، بعنوان ( التعليم التطبيقي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة)، أسفرت نتائج الدراسة أن التنمية المستدامة بدون تعليم تطبيقي حديث وجيد لا استمرار لها، وأن التطور في تكنولوجيا المعلومات يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشار إلى أن تكون هناك توعية بالتوجه إلى التعليم التطبيقي لطلبة المؤسسات التعليمية خاصة في المرحلة الثانوية.

2. دراسة جمعة مفتاح الكاسح، و ابتسام عبدالجليل بلعيد مؤمن(2022)، بعنوان((دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة))، توصلت الدراسة من خلال الدراسة الميدانية لمجموعة من النتائج، منها: أن نسبة الذكور تبلغ(74%) وهي نسبة أكثر من نسبة الإناث التي بلغت(27%) وهذا يعني ان أكثر أعضاء هيئة التدريس من الذكور، ومن ناحية المرتبة تبين أن(74%) من أفراد العينة من مرتبة مساعد محاضر، ونسبة(42%) من مرتبة محاضر، وبلغت مرتبة استاذ مساعد(1%)، وبلغت مرتبة استاذ(1%)، وبالنسبة للمستوى التأهيلي اتضح أن نسبة الأفراد الذين يحملون مؤهلات دكتوراه كانت(32%) في حين بلغت نسبة من يحملون مؤهل ماجسنير(68%) وهذا يعني أن أكثر أعضاء هيئة التدريس بالكلية هم من يحملون مؤهل ماجستير.

3. دراسة نبيل إسحاق فرنسيس (2004)، بعنوان: ((محافظة المنيا دراسة في جغرافية التنمية المستدامة))، بينت الدراسة أن التعليم عنصر أساسي للتنمية المستدامة، وأسفرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك 93.8% من جملة عينة الدراسة تعاني من نقص حاد في المدارس الثانوية، وأن جملة طلاب الثانوي يمثلون نسبة 59% من جملة طلاب التعليم بمنطقة الدراسة، وأن معظم مدن مراكز المحافظة يصب إليها طلاب المرحلة الإعدادية المؤهلة للالتحاق بالمرحلة الثانوية، ولعلاج هذه المشكلة أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات لاستدامة الخدمات التعليمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

4. دراسة آمال زايد نصر محمد: 2024، بعنوان ( التعليم العالي كفاية لتحقيق التنمية المستدامة)، توصلت هذه الدراسة إلى إسهام التعليم العالي في تحقيق جميع أهداف التنمية السبعة عشر، و بشكل فعال، وأن تحقيق التنمية المستدامة دوليا ومحليا أمر مهم يجب تحقيقه.

**الجغر افيا والاستدامة:**

بات علم الجغرافيا يوصف بأنه علم المكان: موضعا وموقعا وتوزيعا وتباينا ضمن الإطار الكلي لكل منها على حدة، ومحددة بالمنهج الجغرافي العام. وبهذا فإن الجغرافيا منهج في البحث أكثر من كونه مادة للدراسة، يتشارك وعلوما أخرى في المادة ولكن بمنهجية منفردة قوامها العلاقات المكانية للظواهر.

أما الاستدامة فهي بعد جديد للتنمية، أو حتى قل تأصيل لخاصية قائمة لكنها لم تنل نصيبا كافيا من الاهتمام فيما سبق، فالأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ونضيف الديمومة لم تكن غائبة كليا عن التنمية، وهي ليست اكتشافا جديدا أو اختلافا، إنما جرى تأصيل وتفصيل لهذه الخصائص بعد أن فهم المحدثون أن تجاهل هذه الخصائص والأبعاد أفقد التنمية فعلها وفاعليتها، ولابد من اعتبارها وبقوة في مجهودات التنمية، ثم جاءت الأبحاث في التفضيل لتتناول مزيدا من الزوايا، مستهدفة تحقيق مزيدا من السعادة لسكان المعمورة.(الجنابي، 2019، 88 ـ89).

إن الاستدامة ليست علما جديدا أو فرعا لعلم، بل هي خصائص جديدة أو معتبرة تنفض الغبار عنها ونضعها في سلم أولويات ظاهرة التنمية أو مجهوداتها، و نظرا إلى أن التنمية أحد ميادين علم الجغرافيا التي يتناولها فرعه الوليد حديثا جغرافية التنمية، وكون الوليد هذا أصيل في اعتماد المنهج العام لعلم الجغرافيا، فإن الاستدامة بالنتيجة عمل جغرافي تماما، وعلى الباحثين في ميدان علمنا ولوج باب الاستدامة من دون وجل أو تردد، فهم أولى في الفهم وربط الأشياء بمسبباتها ونتائجها، وهم الأكثر قدرة على بلورة الأفكار المتعلقة بالمكان وتفاعلاته بالظواهر القائمة في رحابه. إن ميادين العلم رحبة تسع للمجتهدين، ويقينا إن البحث العلمي يصل إلى مبتغاه باعتماد المنهج السليم لكل علم من جهة، وبتوافر العموميات من خصائص البحث العلمي من جهة أخرى.

**تمهيد:**

التعليم ليس مجرد حق، بل هو استثمار في المستقبل، وهو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ومن أهداف التنمية المستدامة التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، في عالم يتسم بالتحديات المعقدة مثل الفقر والتغير المناخي وعدم المساواة، يظل التعليم أحد أقوى الأدوات لتمكين الأفراد والمجتمعات ودفع عجلة التنمية المستدامة، ولعب دورا مهما في تشكيل القيم، حيث يؤكد على دور المعلمين الهام في هذه العملية، ويؤكد

على أن مبادرات التعليم الجديدة يمكن أن تنجح إذا كان المعلمون هم أساس التنفيذ، حيث يؤمن العالم الدولي حاليا من خلال التعليم بحاجة لترسيخ القيم والسلوك وأنماط الحياة من أجل مستقبل مستدام.(حسون، 2021، ص 9).

وكما يقول مايكل تودارو إن الأمة غير القادرة على تنمية مهارات ومعرفة شعبها والاستفادة منهم بصورة فعالة في اقتصادها القومي ستكون غير قادرة على تنمية أي شئ آخر، فأي تنمية وإنماء للإنسان تدين بنشأتها للتعليم.(Todaro,1981,p289).

التعليم هو الهدف الرابع محوريا من أهداف التنمية المستدامة لأنه أساس تحقيق جميع الأهداف الأخرى، فبدون التعليم والوعي يصعب تحقيق المساواة بين الجنسين والعمل اللائق والنمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة والسلام والعدالة. وباعتبار التعليم أداة للقضاء على الفقر فإن الأفراد المتعلمون أكثر قدرة على الحصول على وظائف ذات دخل أعلى، وكل سنة إضافية في التعليم تزيد دخل الفرد بنسبة 10% في المتوسط(بحوث البنك الدولي)، ومن ناحية أخرى فيما يخص التعليم والصحة فإن الأمهات المتعلمات أكثر وعيا بالتغذية السليمة والرعاية الصحية.

**المطلب الأول: التنمية:**

**الفرع الأول:** مفهوم التنمية: يقصد به جهود منظمة تبذلها أي دولة وفق تخطيط مسبق للتنسيق بين الامكانيات البشرية والموارد الطبيعية، بقصد تحقيق أعلى مستويات الدخل القومي، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، ولتحقيق التنمية لابد من توافر بعض المتطلبات الأساسية، التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن بينها المتطلبات الاجتماعية والتي تتمثل في رفع مستوى التعليم.( السرسي وآخرون، 2020. 2021، ص12).

**الفرع الثاني :** تعريف التنمية: تعرف التنمية على أنها قنطرة لتحقيق تطلعات الإنسان الأبدية إلى الزيادة و إنماء الثروات والموارد والنواتج بمختلف أشكالها، وذلك في محاولة منه لتجاوز الفقر والعجز.(البريدي، 2015، ص17).

**المطالب الثاني: التنمية المستدامة ومفهومها و أهدافها:**

يعد موضوع التنمية المستدامة من أهم الموضوعات التي شغلت بال المهتمين في العالم من رجال الاقتصاد، والعلماء وغيرهم، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث تحول نمط التفكير الإنساني من التركيز على التنمية بمفهومها الاقتصادي والاجتماعي المحدود، إلى محاولة توسيع مضامين هذا المفهوم، وربطه بالاستمرارية والديمومة، التي تنعكس آثارها الإيجابية على الفرد والمجتمع والبيئة المحيطة،(الأحمدي، 2019م، ص 431).

**الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة:**

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أشمل المفاهيم التي عبرت عن معنى كلمة التنمية، فهي لا تهتم بتنمية المجتمعات الحالية فقط، بل وتتطلع للمحافظة على تنمية الموارد الخاصة بالجيل القادم.( الأزرق، ص8). كما تهتم بتحسين نوعية التعليم، وتوفير سبل الحصول عليها، ويمثل التعليم عنصرا حاسما في تعزيز التنمية المستدامة، فالتعليم السليم شرط ضروري للحصول على نوعية رأس المال البشري، المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة ويلعب دورا حاسما في تمكين الناس من أن يصبحوا أفراد ومسئولين في المجتمع.(الزنقلي، 2012، ص15).

**الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة:**

1.اعتماد استراتيجيات جديدة تركز اعتماد الآليات القابلة للاستدامة واعداد سياسات وطنية لخلق بيئة ابتكارية أهم جوانبها التركيز على تعزيز وتطوير البحث العلمي.

2. تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتشجيع الابتكار.

3.تنظيم استخدام الطبيعة والعمل على اكتشاف البدائل ذات التكاليف المنخفضة.

4.وضع الخطط الازمة لتحويل المجتمع المعلوماتي وإدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط التنمية المستدامة.

5.تطوير البرامج الوطنية لحفظ الطاقة.

**المطلب الثالث: التعليم والتنمية المستدامة:**

**الفرع الأول: العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة:**

إن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة تبادلية، فالتنمية تحتاج لقوى عاملة مدربة ومؤهلة، وتحتاج كذلك إلى كفاءات علمية من مختلف التخصصات لدفع عجلتها، وبما أن التعليم مهم بالنسبة للتنمية المستدامة، فإن هذه التنمية هامة أيضاً للتعليم من حيث تطويره وتوجيهه في مسارات تخدم أهداف المجتمع ككل،

والعلاقة بينهما علاقة متوازنة أيضاً بمعنى أي خلل في مخرجات التعليم أو في العمليات التعليمية قد يؤثر سلباً على عملية التنمية، ويخلق لها الكثير من المعوقات، فالتعليم يعني الإنسان الذي يتوفر لديه الوعي بأهداف التنمية وتسلحه بالقدرات والمهارات التي تحتاجها خطط التنمية المستقبلية. فالتعليم والتربية قطاع استراتيجي أولت له الدول اهتماما خاصا، لأن المستقبل هو في تكوين وتربية وتعليم الأجيال لتحقيق تنمية مستدامة، فقد تحاول كل الدول تحقيق سياسة التوازن في هذا المجال، وتطبيق شعار التعليم للجميع.(هجرس، 2008،ص136).

ويعد التعليم من الأمور الضرورية للمجتمع إذ يعتمد عليه في إعداد الكوادر العلمية والفنية والمهنية التي تدعم عملية التنمية على المستوى القومي والإقليمي، وبما أن التعليم خير مقياس وأصبح ضرورة تفرضها متطلبات التنمية المستدامة إذ أنه استثمار له مردوده الاقتصادي والاجتماعي وأحد العوامل الأساسية في نجاح أي تنمية. ومنطقة الدراسة من المناطق التي تحتاج للكوادر العلمية والفنية التي تسهم في تطور التعليم بمخرجاته، كذلك تحتاج للإمكانيات اللازمة لتطوير العملية التعليمية مثل الوسائل التعليمية الحديثة والملائمة لنجاح وتفوق الطلبة داخل المؤسسات التعليمية.

**الفرع الثاني: دور التعليم كخدمة اجتماعية وهدف من أهداف التنمية المستدامة.**

أصبحت الخدمة الاجتماعية حاليا تؤدي دوراً مهماً في التنمية المستدامة في بلدان العالم بل أصبحت من المعايير التي تقاس بها تقدم بلدان العالم وتطورها وعلى مستوى أقاليم البلد الواحد أيضا، فالمناطق التي تقدم جملة من الخدمات المتطورة كما نوعا تساهم في استدامة التنمية، ويكون مواطنوها أكثر رفاهية وتطوراً فالتنمية الحقيقية لكل مجتمع يجب إن تأخذ في الاعتبار الجوانب الثقافية والاجتماعية، ولا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، والتي تتمثل في قدرات الأفراد التكنولوجية ومستواهم العلمي، وبذلك يحتل التعليم مكانة رئيسية في مستقبل التنمية عن طريق تزويد الأفراد بالمهارات الفنية والعلمية لمواجهة التحديات في وقت يتسم بالتقدم التكنولوجي السريع ((الحوت وعبد الدائم، 1995، ص 39،40))، والتعليم من الخدمات الاجتماعية وهي أنشطة يقوم بممارستها القطاع العام والخاص وتوفيرها للسكان في منطقة ما حيث تمكن الإنسان من تأدية وظائف الحياة بكفاءة وتمكنه من العيش في ظل مستويات حياة كريمة (غنيم، مرجع سابق، ص 21). فالتعليم خدمة لا تقدم إلا من خلال مرافق متخصصة يتم إقامتها لهذه الغاية وهي المدارس والمعاهد والجامعات بأنواعها. ومن ضمن المراحل التي يظهر فيها الارتباط بين التعليم والتنمية هي مدارس التعليم الثانوي.

**الفرع الثالث: التعليم(الثانوي) وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الدراسة:**

يعد التعليم الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو أهم عوامل استدامتها، وإذا كان تحقيق رفاهية الإنسان في مجتمع متطور اقتصاديا واجتماعيا هو غاية التنمية، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه في غياب الإنسان المتعلم والماهر، كذلك هو عنصرا مهما في مجال العملية التعليمية، وبدونه لا يمكن أن تتم العملية التعليمية فهو: الأستاذ و الطالب و الباحث و وهو: الهدف الذي تسعى إليه المؤسسة التعليمية التربوية؛ لتوصيل أهدافها وخططها لتنميته حتى يواكب التطورات الحاصلة في العالم، فالتعليم مفتاح لجميع أبواب التنمية المادية والفكرية، و يسعى التعليم للتكامل والتوافق في الخدمات التعليمية من حيث عدد المدارس و عدد فصولها وامكانياتها وتطورها، ولقياس التنمية المستدامة في التعليم توجد مؤشرات اجتماعية للتنمية من منظورها الجغرافي، والدليل على ذلك حداثة الدراسات الجغرافية في المجال الاجتماعي، و فيما يأتي بعض من هذه المؤشرات:

1. نسبة الأمية.
2. نسبة الملتحقين في المدارس الثانوية.
3. الفروق في التعليم بين الرجال والنساء.
4. كفاءة التعليم في مختلف مراحله.(الجنابي، مرجع سابق، ص 111).

ويعتبر التعليم الثانوي من ركائز النظام التعليمي والتربوي في العالم، ليس فقط بسبب موقعه كهمزة الوصل بين مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم الجامعي أو العالي، وإنما بصفة خاصة؛ لأنه يمثل مرحلة منتهية وموصلة في آن واحد، فهو من جهة يعمل على تخريج الشهادات المتوسطة من الموظفين والفنيين، ومن جهة أخرى يؤهل الطلبة للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا لمن يرغب منهم في مواصلة تعليمه العالي في التخصصات المختلفة.(الغامدي، ص1).

تضم هذه المرحلة الطلاب الذين تتراوح أعمارهم من 16.18 سنة، وتمثل هذه المرحلة من المراحل التعليمية المرتبة الثالثة من الهرم التعليمي، ويحتاج التعليم الثانوي كغيره من المراجل التعليمية إلى الخدمات والتسهيلات فهي مدخلا رئيسيا لا غنى عنه لكافة العمليات التنموية، لأنها تقدم التسهيلات الازمة لكل القطاعات الموجهة إلى المجتمع، فبدونها ستنهار التنمية وتهدم الخطط، فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون وجود الخدمات و الامكانيات، ومنها عدد الفصول التي

تحتاجها كل مؤسسة تعليمية، والتي تستوعب أعداد من الطلبة الذين يحددون كثافة الفصل المرتبطة بنجاح واستمرار التعليم وعدم التسرب التعليمي في كل مؤسسة، ومن خلال الزيارة الميدانية داخل منطقة الدراسة، والبيانات التي تحصلت عليها الباحثة من مصادر وجهات رسمية، نجد أن منطقة الدراسة تضم عدد تسعة مؤسسات تعليمية ثانوية في القطاع العام موزعة على عدد من المحلات ومنها محلة جندوبة ومحلة الوسط ومحلة الهنشير، وتم اختيار أربعة منها كنموذج للدراسة تستوعب (1287) طالب وطالبة، وتجدر الإشارة هنا أن لعدد الطلبة و عدد الفصول دور في نجاح العملية التعليمية، وتحقيق التنمية المستدامة، والجداول التالية توضح أسماء المؤسسات الثانوية وعدد فصولها وطلابها.

**جدول رقم (1) عدد الفصول في مدرسة مصعب بن عمير.**

| الصف | عدد الفصول |
|---|---|
| الأول ثانوي | 6 |
| الثاني ثانوي علمي | 4 |
| الثاني ثانوي أدبي | 2 |
| الثالث ثانوي علمي | 3 |
| الثالث ثانوي أدبي | 2 |
| **المجموع** | **17** |

**المصدر/ مراقبة التربية والتعليم الاصابعة/ مدير مكتب الخدمات التعليمية الاصابعة 2025/9/26.**

يتضح من الجدول (1) اختلاف في عدد الفصول في مدرسة مصعب بن عمير، حيث بلغ إجمالي عدد الفصول 17 فصلا، تستوعب 372 طالب وطالبة، و كثافة الفصل الواحد تصل إلى قرابة 23 طالب وطالبة، وبلغ عدد الفصول الدراسية في الصف الأول ثانوي 6 فصول وهي الأكثر عددا، بينما كان الصف الثاني ثانوي القسم الأدبي أقل عددا، وتمثل مدرسة مصعب بن عمير الترتيب الأول من حيث إجمالي عدد الفصول.

**جدول رقم (2) عدد الطلبة في مدرسة مصعب بن عمير.**

| الصف | عدد الطلاب الذكور الليبيين | عدد الطلاب الإناث الليبيات | عدد الذكور أجانب | عدد الإناث الأجانب | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| الأول ثانوي | 48 | 75 | 0 | 1 | 124 |
| الثاني ثانوي علمي | 41 | 65 | 1 | 0 | 107 |
| الثاني ثانوي أدبي | 19 | 19 | 0 | 0 | 38 |
| الثالث ثانوي علمي | 25 | 52 | 0 | 0 | 77 |
| الثالث ثانوي أدبي | 9 | 17 | 0 | 0 | 26 |
| **المجموع** | **142** | **228** | **1** | **1** | **372** |

**المصدر/ مراقبة التربية والتعليم الاصابعة/ مدير مكتب الخدمات التعليمية الاصابعة 2025/9/26.**

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن عدد الطلاب و الطالبات في مدرسة مصعب بن عمير بين ذكوراً وإناثاً بلغ 372 طالب وطالبة، ومن بينهم عدد اثنان أجانب لجميع الصفوف، حيث بلغ عدد الطلبة الذكور الليبيين 142 من إجمالي عدد الطلبة، بينما بلغ عدد الإناث 228 طالبة، وهذا دليل على رغبة الإناث في الدراسة

أكثر من الذكور، إضافة إلى تحصيلهم الدراسي ونسبة نجاحهم التي تفوق نسبة نجاح الطلاب، وهنا تجدر الإشارة إلى أن من بين المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية المستدامة في التعليم الفروق في التعليم بين الرجال والنساء، ونسبة الملتحقين في المدارس الثانوية،

**جدول رقم (3) عدد الفصول في مدرسة موسى بن نصير.**

| الصف | عدد الفصول |
|---|---|
| الأول الثانوي | 2 |
| الثاني ثانوي علمي | 2 |
| ثالث ثانوي علمي | 2 |
| الثالث ثانوي أدبي | 1 |
| **المجموع** | **7** |

**المصدر/ مر اقبة التربية والتعليم الاصابعة/ مدير مكتب الخدمات التعليمية الاصابعة 2025/9/26.**

يتضح من الجدول (3) أن مدرسة موسى بن نصير تمثل الترتيب الأخير من حيث عدد الفصول، بلغ إجمالي عدد الفصول 7 فصول فقط، تستوعب عدد 132 طالب وطالبة، وضمت 6 فصول الصفوف الدراسية: الصف الأول الثانوي، و الصف الثاني ثانوي علمي، والصف الثالث ثانوي علمي، أما الصف الثالث ثانوي أدبي كان فصل واحد فقط.

**جدول رقم (4) عدد الطلبة في مدرسة موسى بن نصير.**

| الصف | عدد الطلاب الذكور الليبيين | عدد الإناث الليبيات | عدد الذكور أجانب | عدد الإناث أجانب | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| الأول الثانوي | 25 | 21 | 0 | 0 | 46 |
| الثاني ثانوي علمي | 16 | 28 | 0 | 0 | 44 |
| ثالث ثانوي علمي | 12 | 23 | 0 | 0 | 35 |
| الثالث ثانوي أدبي | 7 | 0 | 0 | 0 | 7 |
| **المجموع** | **60** | **72** | **0** | **0** | **132** |

**المصدر/ مر اقبة التربية والتعليم الاصابعة/ مدير مكتب الخدمات التعليمية الاصابعة 2025/9/26.**

يتضح من خلال الجدول (4) إن إجمالي عدد الطلبة 132 طالب وطالبة بين ذكور وإناث ليبين، بلغ عدد الطلبة الذكور 60 طالباً لجميع الصفوف، بينما كان عدد الإناث أكبر من عدد الذكور وبلغ 72 طالبة، وبلغ عدد الإناث 28 طالبة للصف الثاني ثانوي علمي وهو أكثر الصفوف عددا، ونلاحظ بصفة عامة تطور وتعليم الإناث مقارنة بتعليم الذكور، و من أهم التحولات التي حدثت في حياة المرأة هي حصولها على التعليم لحاجة المجتمع لتعليمها لكي تواكب حركة تطور المجتمع وتسهم بوعي في منشط التنمية المستدامة.( نورية محمد وأخرون، 1991، ص10).

جدول رقم (5) عدد الفصول في مدرسة عمر بن الخطاب.

| الصف | عدد الفصول |
|---|---|
| الأول الثانوي | 5 |
| الثاني ثانوي علمي | 3 |
| الثاني ثانوي أدبي | 3 |
| الثالث ثانوي علمي | 3 |
| الثالث ثانوي أدبي | 1 |
| **المجموع** | **15** |

المصدر/ مر اقبة التربية والتعليم الاصابعة/ مدير مكتب الخدمات التعليمية الاصابعة 2025/9/26.

يتضح من الجدول (5) أن عدد الفصول في مدرسة عمر بن الخطاب بلغ 15 فصلاً، تستوعب 352 طالب وطالبة، حيث تمثل الترتيب الثاني في عدد الفصول بعد مدرسة مصعب بن عمير، ونلاحظ في الجدول أعلاه أن إجمالي عدد الفصول للصفوف الثاني ثانوي علمي والثاني ثانوي أدبي، والثالث ثانوي علمي 9 فصول، بينما بلغ عدد الفصول للصف الأول ثانوي 5 فصول، وفصل واحد للصف الثالث ثانوي أدبي.

جدول رقم (6) عدد الطلبة في مدرسة عمر بن الخطاب.

| الصف | عدد الطلاب الذكور الليبيين | عدد الإناث الليبيات | عدد الذكور الأجانب | عدد الإناث الأجانب | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| الأول الثانوي | 53 | 62 | 0 | 0 | 115 |
| الثاني ثانوي علمي | 39 | 62 | 1 | 0 | 102 |
| الثاني ثانوي أدبي | 14 | 14 | 0 | 0 | 28 |
| الثالث ثانوي علمي | 21 | 53 | 0 | 0 | 74 |
| الثالث ثانوي أدبي | 13 | 20 | 0 | 0 | 33 |
| **المجموع** | **140** | **211** | **1** | **0** | **352** |

المصدر/ مر اقبة التربية والتعليم الاصابعة/ مدير مكتب الخدمات التعليمية الاصابعة 2025/9/26.

تبين في الجدول (2) و(6) أن هناك تقارب في عدد الطلبة بين مدرستي عمر بن الخطاب ومصعب بن عمير، حيث بلغ عدد طلاب مدرسة عمر بن الخطاب 352 طالب وطالبة، ومن بينهم طالبا واحدا من الجنسية غير الليبية، وبلغ عدد الطلبة الذكور الليبيين 140 طالب، وعدد الإناث 211 طالبة، وهذا دليل على رغبة الإناث في الدراسة و التعلم والوصول إلى اهدافهن ويكون لهن الدور الهام في مجالات الحياة، وهذا ما تهدف إليه التنمية المستدامة أن يكون للنساء دورا هاما في التنمية، ولهذا فإن مشاركتها الفاعلة تسهل تحقيق التنمية المستدامة.

جدول رقم (7) عدد الفصول في مدرسة الشهيد امحمد دغيم.

| الصف | عدد الفصول |
|---|---|
| الأول الثانوي | 4 |
| الثاني الثانوي العلمي | 3 |
| الثاني الثانوي الأدبي | 2 |
| الثالث الثانوي العلمي | 3 |

| | |
|---|---|
| الثالث الثانوي الأدبي | 2 |
| **المجموع** | **14** |

**المصدر/ مر اقبة التربية والتعليم الاصابعة/ مدير مكتب الخدمات التعليمية الاصابعة 2025/9/26.**

تبين من الجدول (7) أن عدد الفصول في مدرسة الشهيد امحمد دغيم بلغ 14 فصلا من إجمالي عدد الفصول في المدارس السابقة، تستوعب 431 طالب وطالبة، حيث كان عدد الفصول للصف الأول الثانوي 4 فصول وهو أكثر عددا مقارنة بالصفوف الأخرى والتي تكون متقاربة في عدد فصولها.

**جدول رقم (8) عدد الطلبة في مدرسة الشهيد امحمد دغيم**

| الصف | عدد الذكور اللبيين | عدد الإناث الليبيات | عدد الذكور الأجانب | عدد الإناث الأجانب | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| الأول الثانوي | 0 | 147 | 0 | 0 | 147 |
| الثاني الثانوي العلمي | 0 | 87 | 0 | 1 | 88 |
| الثاني الثانوي الأدبي | 0 | 59 | 0 | 0 | 59 |
| الثالث الثانوي العلمي | 0 | 86 | 0 | 0 | 86 |
| الثالث الثانوي الأدبي | 0 | 51 | 0 | 0 | 51 |
| **المجموع** | **0** | **430** | **0** | **1** | **431** |

**المصدر/ مر اقبة التربية والتعليم الاصابعة/ مدير مكتب الخدمات التعليمية الاصابعة 2025/9/26.**

نستنتج من خلال الجدول رقم (8) الحقائق التالية:

1. جاء ترتيب مدرسة الشهيد امحمد دغيم في المرتبة الأولى في عدد الطلبة.
2. بلغ إجمالي عدد الطالبات 431 طالبة، وهم من الإناث فقط.
3. من بين الطالبات المقيدات في مدرسة الشهيد امحمد دغيم طالبة واحدة من جنسية أجنبية.
4. وصل عدد الطالبات في الصف الأول ثانوي إلى 147 طالبة، وهو العدد الأكبر مقارنة بالمدارس السابقة. ومن هنا نؤكد دور مؤتمر قمة الأرض في ظهور مجموعة من المبادئ المتعلقة بالبيئة والتنمية، التي تتضمن 27 مبدا من بينها: دور النساء المتعلمات في التنمية.( الرحماني، 2009، ص 7).

يلاحظ من تحليل الجداول السابقة أن هناك تباين في عدد الطلبة، وعدد الفصول وكثافتها بين المدارس، وكذلك وجود علاقة بين توزيع المدارس والمحلات، التي تحدد مدى أهمية عدد المدارس في كل محلة، حيث يوجد عدد 3 مدارس ثانوية في محلة جندوبة، مقارنة بمحلة الاصابعة المركز التي تضم 4 مدارس ثانوية، بينما يوجد بمحلتي الوسط مسكة مدرسة واحدة، و هذا يدل على عدم التوازن في مواقعها الجغرافي، مما يؤدي إلى عدم التوازن بين إمكانيات التعليم الثانوي المتمثلة في قلة عدد المدارس في المنطقة بصفة عامة وبعض المحلات بصفة خاصة، ولتحقيق التنمية المستدامة ضرورة زيادة عدد المدارس الثانوية في منطقة الدراسة، بواقع 2 لكل محلة من محلات المنطقة المتجاورة جغرافيا، و أصبح من الضروري التوازن بين التعليم الجيد وعدد المؤسسات التعليمية، وتوفير الامكانيات لكي تتحقق التنمية المستدامة لهذه المرحلة من مراحل التعليم، و تجدر الإشارة إلى أن التعليم لأجل تحقيق التنمية المستدامة، يحتاج إلى تفعيل البرامج لبناء القدرات، و زيادة اهتمام المعنيين بالمنظومة التعليمية، وهنا نجد في هذه المرحلة وهي التعليم الثانوي في منطقة الدراسة أن التنمية المستدامة تسير بشكل متعثر.

**الفرع الرابع: التحديات التي تواجه التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الدراسة.**

1. جائحة كوفيد 19. التي عرضت التعليم للخطر بسبب إغلاق المدارس بالمنطقة.

2. نقص المعلمين المؤهلين والمتدربين داخل المؤسسات التعليمية الثانوية الأربعة.

3. أزمة الحرائق التي مرت بها منطقة الدراسة منذ شهر فبراير 2025.

4. نقص الكتاب المدرسي في بعض الصفوف.

5. نقص المعلمين والمعلمات لبعض المواد.

6. قلة الوعي حول علاقة التعليم بالتنمية المستدامة.

7. عدم استخدام طرق وأساليب متنوعة لمساعدة الطلاب الذين يفضلون التعليم من خلال وسائل مختلفة.

8. عدم توفير الامكانيات الضرورية لنجاح العملية التعليمية ولتحقيق تنمية مستدامة.

9. غياب المشاركة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسات التعليمية.

10. عدم تحسين الأداء الإداري والتعليمي الذي يؤثر بشكل سلبي على تحقيق التنمية المستدامة.

**الخاتمة:**

ساعدت نتائج الدراسة في توضيح أهمية التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الدراسة، والاهتمام بالتعليم الجيد وخدماته وامكانياته ضرورة وهدف تهدف إليه التنمية المستدامة، والذي يفيد صناع القرار، ويضع أمامهم صورة الوضع القائم لمؤسسات التعليم الثانوي في المنطقة، مما يسهم في وضع الخطط المستقبلية التي تلبي احتياجات الأجيال القادمة، ومنها تنفيذ خطة التنمية المستدامة المخطط لها منذ 2009 في مجال التعليم.

**النتائج:**

1. لا يزال التعليم في منطقة الدراسة يحتاج لتفعيل البرامج والدورات التدريبية وبناء القدرات وتحسين الخدمات التعليمية في منطقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

2. نقص في التطبيقات العلمية التي تعتمد على الممارسة لتنمية مهارات الطلبة فأغلب الحصص الدراسية تكون داخل الصف المدرسي وتقوم أغلبها على التلقين والحفظ.

3. بينت الدراسة أن التعليم والإنسان المتعلم هما الأساس لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

4. يواجه التعليم والمؤسسات التعليمية، مشاكل ومعوقات، منها عدم وجود جميع الخدمات، و الامكانيات الضرورية التي تحتاجها المؤسسات التعليمية، إضافة إلى نقص في أعداد المعلمين والمعلمات في بعض التخصصات.

5. عدم وجود وعي لدى بعض المعلمين والمعلمات بأهمية التنمية المستدامة ودور التعليم في تحقيقها.

**التوصيات:**

1. التضامن والتعاون بين المدارس الثانوية ومراقبة التربية و التعليم الاصابعة في عملية التطوير والتحديث الذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

2. ضرورة دعم خطط التنمية المستدامة، وزيادة الاهتمام بالتعليم وعمل آلية لإدارة الأزمات في منطقة الدراسة.

3. تحسين أداء الخدمات، واستخدام الوسائل والطرق المتنوعة والحديثة، وزيادة الوعي بين الجميع لضمان التنمية للبقاء والاستدامة.

4. يجب إنشاء مدارس ثانوية في كل محلة في المنطقة، بحيث تكون قريبة من أماكن الإقامة، بشكل يخدم الطلبة و يمنع التسرب التعليمي.

**أولا: الكتب والمصادر:**

**1. الكتب :**

1. الزنقلي، أحمد محمود، التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي، دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2012.

2. البريدي، عبدالله بن عبدالرحمن، التنمية المستدامة، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2015.

3. اللبدي، نزار عوني، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، دار دجلة للنشر، ط1، 2015.

4. عبود، سالم محمد، التنمية المستدامة والتكاليف البيئية، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2014.

5. مجدي عبدالحميد السرسي وآخرون، جغرافية التنمية نماذج عالمية وتطبيقات عربية، الصف الثاني الثانوي العام(القسم الأدبي)،ط1، 2021.2020، جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم الفني الإدارة المركزية لشؤون الكتب.

**2.المصادر:**

1.مراقبة التربية والتعليم الاصابعة/ مدير مكتب الخدمات التعليمية الاصابعة.

2.الزيارة الميدانية.

3. وزارة التخطيط الجمهورية الليبية،1973. 1975.

**ثانيا: الرسائل العلمية:**

1.الغامدي، أسماء عبدالله سعيد، توزيع مدارس المرحلة الثانوية للبنات في منطقة مكة المكرمة(دراسة في جغرافية الخدمات)، جامعة أم القرى، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الجغرافيا، المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير.

2.الرحماني، تاج الدين، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، رسالة ماجستير، 2009.

3. هجرس منصور، إشكالية التخلف وجهود التنمية في البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف، قسنطينة. جوان 2008، جامعة منتوري قسنطينة، معهد علوم الأرض، دائرة التهيئة، رسالة ماجستير.

**ثالثا: البحوث والمجلات والمؤتمرات:**

1.الأحمدي، علي بن حسن بن حسين، فاعلية برنامج في الاستدامة البيئية قائم على دمج استراتيجي RAFT و PWTW في تنمية مهارات كتابة المقالات العلمية والاتجاه نحو قضايا الاستدامة البيئية لدى طلاب كلية العلوم في الجامعة الاسلامية بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: (184، الجزء الأول) أكتوبر لسنة 2019م.

2. الأزرق، سامي عبدالكريم حامد، دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة، كلية الآداب والعلوم، جامعة قار يونس، المؤتمر العلمي حول التنمية البشرية، اجدابيا.

3. حسون، سعدية فليح، دمج مفهوم الاستدامة في التعليم، الملتقى الافتراضي العربي الأول للجمعيات والمنظمات العربية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة، جمعية معا لحماية الإنسان والبيئة، بلدية دبي، 1 تموز، 2021.

4. محمد وأخرون، نورية علي، المرأة والتنمية في الجمهورية اليمنية، ورقة بحثية، المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية، الجمهورية اليمنية،1991.

**رابعا: المراجع الأجنبية:**

1.Todaro , M. Economic Development in the Third world. Longman , London ,1981,p,289.